

أشارت صحيفة مصرية إلى احتمال إلغاء جهاز "الأمن الوطني" في إطار خطة وزير الداخلية المصرية لإعادة هيكلة الوزارة بناء على توصية البرلمان المصري.

وأشارت صحيفة "المصريون" إلى أن اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية يعكف على إعادة هيكلة وزارة الداخلية مع اللجنة العليا المختصة بذلك، وأن الخطة تشمل إلغاء إدارات ودمج إدارات أخرى، وإحداث تغيير في بعض القيادات بالوزارة بعد تكرار حوادث الانفلات الأمني في الفترة الأخيرة.

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة بالوزارة، أنه يحتمل إلغاء جهاز "الأمن الوطني" - "أمن الدولة" المنحل سيئ السمعة - بعد اتهامه بالتقصير في تقديم تقارير عن الأحداث الدموية المتتالية التي شهدتها البلاد. وأوضحت الصحيفة أن عملية الهيكلة سوف تتم بناءً على فحص ملفات الخدمة لعدد كبير من الضباط والقيادات، ومسيرتهم طوال فترة الخدمة، ومن المتوقع أن تشهد الأيام القليلة القادمة حركة تغييرات واسعة في الداخلية قد تطال عدداً من اللواءات والعمداء بعد فحص ملفات خدمتهم.

جدير بالذكر أن آخر حركة تنقلات تمت في وزارة الداخلية قام بها الوزير السابق منصور عيسوي، حيث أطاح بعدد من اللواءات الذين وصلوا لسن التقاعد، لكن ذلك لم يرض الشعب المصري، وقد تعالت الصيحات والمطالب مؤخراً بإعادة هيكلة الوزارة بعد تكرار أحداث العنف في الفترة الأخيرة دون الوصول إلى المتسببين فيها، وخاصة أحداث بورسعيد.

يذكر أيضاً أن جهاز الأمن الوطني، هو الجهاز الذي تم تشكيله العام الماضي بعد إلغاء جهاز أمن الدولة سيئ السمعة، بعد اقتحام مقراته من قبل المواطنين.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 28/02/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com